آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني

الباحثة. صبرينة لنوار

جامعة ابو القاسم سعد الله/ الجزائر

The Management the Treasury in Algeria During the Ottoman Period

Researcher Sabrina Linwar

University of Abu Al-Kassim SA'ad Allah/ Algeria

Abstract

Algeria witnessed several institutions to manage policy and economy such as treasury which played an important role in the political, economical, and social life at that time.

الملخص:

شهدت الجزائر في ظل الحكم العثماني عدة مؤسسات تتولى تسيير الأمور السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية منها: خزينة الدولة ومؤسسة الأوقاف ومؤسسة بيت المال. فهذه الهياكل الإدارية أدت دورا هاما في إبراز الملامح الأساسية للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقتئذ. ومؤسسة بيت المال تعتبر إحدى المؤسسات الإدارية الهامة التي كان لها دورا في النظام المالي في الجزائر خلال الفترة الحديثة فكانت بمثابة صندوق يساهم بقسط وفير في مصاريف ومداخيل الدولة. كما أنها اكتسبت مكانة لما كانت تتوفر عليه من أموال وثروات وعقارات.

فالرغبة في دراسة مؤسسة بيت المال نابعة من دافع أول له اتصال بالتأريخ لجانب مؤسساتي وهو الجانب الذي يعتني بدراسة هيكلة هذه المؤسسات وآليات تسييرها أي إبراز الجانب التنظيمي لها. وإبراز دورها الاجتماعي والاقتصادي، فقد ساهمت هي الأخرى في إبراز ملامح النظام المالي للجزائر خلال العهد العثماني. وتستند الدراسة إلى عقود المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال باعتبارها مصدرا "أساسيا" ومادة تاريخية أولية، لما تحتوي عليه من معطيات تاريخية وإحصائية هامة تخص الحياة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال العهد العثماني. وهي صادرة عن السلطة وان وفرت هذه الوثائق معلومات ثرية مكنتنا من دراسة جوانب عديدة لمؤسسة بيت المال من خلال دراسة وثائقية وتحديدا من الوثائق الصادرة عن هذه المؤسسة وهي محفوظة بمركز الأرشيف الوطني ببئر خادم الجزائر.

ويشرف على هذه المؤسسة ناظر بيت المال الذي يعين من طرف الداي للمحافظة على المواريث وتوزيعها على الورثة، والمحافظة على أموال الأسرى والغيب ويساعده مجموعة من الموظفين منهم: القاضي، الشاوش، العادل، الدلال، النعاش، الغسال. وهناك تنسيق محكم بينهم وبين ناظر بيت المال لتسييرها.

المقدمة

شهدت الجزائر في ظل الحكم العثماني عدة مؤسسات تتولى تسيير الأمور السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية منها خزينة الدولة ومؤسسة الأوقاف ومؤسسة بيت المال، فهذه الأخيرة أدت دورا هاما في إبراز الملامح الأساسية للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا لقيت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين وتشكل جانبا هاما من الأبحاث. وموضوع مقالنا مؤسسة بيت المال إحدى المؤسسات الهامة في الجزائر خلال العهد العثماني يشرف على إدارتها ناظر بيت المال إلى جانب مجموعة من الموظفين. وتتمثل سلطات هذه المؤسسة في المهام التي يمارسها ناظر بيت المال، الذي يعمل على إدارتها وفق إستراتيجية دقيقة وصارمة.

1-تعريف مؤسسة بيت المال:

هي إحدى مؤسسات الدولة اكتسبت مكانة كبيرة في أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كغيرها من المؤسسات مثل مؤسسة الأوقاف، فقد كانت تتمتع بجهاز يتكفل بتسيير أمور التركات أو الأملاك العائدة إلى اليتامى والغائبين وتضمن حصة الدولة منها حسب الأحكام الشرعية. ولقد ازدادت أهمية هذه المؤسسة بازدياد عدد ممتلكاتها التي كانت تسير من طرفها، كما عرفت في وثائق المحاكم الشرعية " بالأملاك العائدة لبيت المال" أو "تحت اعتماد بيت المال" وتتمثل في الأراضي والبساتين والحوانيت...الخ. وكانت مؤسسة بيت المال تتحصل عليها من مصادر مختلفة منها الأملاك الشاغرة التي تعود ملكيتها لأشخاص غائبين أو أسرى حيث يتم المحافظة عليها من طرف المؤسسة لحين عودتهم وكذلك أملاك المتوفين الذين لا وارث لهم يتم الإشراف عليها من طرف بيت المال وناظر بيت المال[1]. كونه حافظ المواريث المخزنية فيقوم إما بكرائها أو بيعها في المزاد العلني أو ما يعرف في وثائق المحاكم الشرعية "بأماكن الزيادة والرغبة"[2].

وقد كان لمؤسسة بيت المال عائدات مالية معتبرة زادت في أهميتها، فكانت تدفع شهريا لخزينة الدولة 400بوجو أي ما يعادل 700 فرنك خلال القرن الثامن عشر. فقد كانت تدخل لخزينة الدولة من المعاملات المالية التي كانت تقوم بها المؤسسة من بيع وكراء ما يقارب 84.00 فرنك سنويا، وكان لمؤسسة بيت المال مقر خاص بها يوجد فيه مكتب المحاسبة ومراقبة الأملاك والأموال التي تتولى تسييرها كما يستقر فيه ناظر بيت المال وأعوانه[3]، وذكر هذا المقر في وثائق المحاكم الشرعية بدكان بيت المال. وكان يقع بين قصر الجنينة ومسجد السيدة وتحديدا "في المنطقة القريبة بين منقطع الطريق بين سوق القيصرية وسوق الصاغة وسوق الغزل. وتم تحديد هذا الموقع من خلال عقود المحاكم الشرعية مثلما جاء في وثيقة تحبيس تعود إلى عام 1158هـ الموافق لـ1726/1725م" الحانوت الواقعة في سوق الصاغة الثالثة على اليمين الذاهب إلى زنقة بيت المال... باتجاه السوق"[4]. ففي هذا المقر كان يجلس ناظر بيت المال ويتم تسجيل كل المعاملات من مداخيل ونفقات خزينة بيت المال في سجلات محكمة الدقة والتفصيل، وكان يساعد ناظر بيت المال مجموعة من الأعوان مثل: العدول والقاضي والشاوش والدلال. فهذا الجهاز الإداري كان يشكل مؤسسة مستقلة متكاملة المهام وهذا لضمان السير الحسن لمهام المؤسسة. كما حدد موقع بيت المال من خلال مخطوط دوفو انطلاقا من موقع منطقة البشماقجية التي كانت تتصل بعدة شوارع، أحدها كان يتواجد فيه بيت المال وتنتهي هذه الشوارع عند مسجد السيدة وكان المكان نفسه ساحة كانت تعرف بسوق الغزل سنة1634م"[5].

2- **تعريف ناظر بيت المال:**

يعتبر ناظر بيت المال من أهم المناصب فهو يسير مؤسسة مالية هامة ويعين شخصيا من قبل الداي وتفوض إليه مهمة المحافظة على المواريث المخزنية أو ما هو على ملك الدولة[6]. حيث ذكر في وثائق المحاكم الشرعية بـ"...حافظ المواريث المخزنية..."[7] و"المفوض إليه في أمورها من قبل من له ذلك التفويض التام..."[8] فقد كان من الموظفين الرئيسيين التابعين مباشرة إلى الداي حيث اعتبره البعض الوزير السادس للداي.[9]

وهذا التفويض الذي كان يحظى به البيت مالجي من قبل الداي في أساسه إلى تقليد عثماني تشير إليه العديد من الوثائق منذ القرن 16م، وهو يعتمد على مبدأ اعتبار جميع موظفي الدولة عبيد للسلطان العثماني، مما يعطي الحق للداي مصادرة وتجريد رعاياه من أملاكهم وثروتهم.[10]

صاحب هذا المنصب بحكم منصبه يرث جميع الأشخاص الذين يتوفون دون أن يتركوا وارث شرعي أو وصية والأشخاص الذين لا وارث لهم، وسلطته تمتد على جميع أراضي الايالة وتبعث الرعب في النفوس بحق. وقد جرت العادة في هذا البلد أن يقوم الأشخاص الذين يريدون التهرب من سطوته بوقف أملاكهم على الحرمين الشريفين، متى لم يكن لهم وارث

شرعي وهذا الترتيب يحرم بيت المال من أي قسط من التركة[11]. ويقوم ناظر بيت المال بالمحافظة على أملاك الغائبين والتصرف فيها في حالة شغورها وانعدام الورثة، وذلك عن طريق بيعها أو كرائها والأموال المتحصل عليها تودع في خزينة الدولة. وفي حالة وجود الورثة يقوم بتوزيعها على مستحقيها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية مع ضمان نصيب بيت المال وكان الناظر يقوم بإحصاء دقيق لكل المعاملات التي يسجلها في سجلات محكمة الدقة.[12]

وتشبه وظيفة ناظر بيت المال مهام الوصي على التركات التي لا وارث لها أو البائع بالمزاد العلني وله موظفين يسجلون كل المعاملات المالية التي تقوم بها المؤسسة[13]. فهو مراقب الأملاك والثروات التي تعود للدولة نتيجة المصادرة وانعدام الورثة كما يقوم بحفظ الودائع وتسيير أملاك الغائبين والتصرف فيها ببيعها أو تسليمها لمستحقيها أو كرائها لفائدة البايلك[14]. فلقد وردت في المصادر والمراجع الأجنبية عدة تسليمات وألقاب لمناصب ناظر البيت منها القاضي الذي يتولى توزيع المواريث ومدير أملاك الدولة ومثمن في المزاد العلني...الخ. كما شبه بأمين مصلحة الأملاك وبمدير أملاك الدولة في المدن الفرنسية[15]. كما كان يتولى مهمة صيانة المقابر[16] فكان ناظر بيت المال يشرف على تركات فئات مختلفة من المجتمع منها الأتراك والأندلسيين[17]. لكن الملاحظ أنه تم الإجماع على كونه المسؤول عن المواريث المخزنية كما ورد ذلك في الوثائق.

ولقد اكتسب هذا المنصب أهمية كبيرة نظرا للأرباح الكبيرة التي كانت تتحصل عليها مؤسسة بيت المال، من خلال معاملاتها من كراء وبيع الأملاك التي كانت في اعتمادها. وأصبح منصب ناظر بيت المال من أهم المناصب في الدولة فهو بمثابة أحد الوزراء الذين يشكلون "المجلس الخاص" للحكام إلى جانب وكيل الحرج وخوجة الخيل[18]. وزادت أهمية منصب ناظر بيت المال فأصبح من الموظفين الرئيسيين بالديوان.[19]

فقد منع البيت مالجي من الزواج لأن مهمته تجعله يشرف على الأموال وبعد موته تعود تركاته إلى خزينة الدولة[20].حيث يتم بيعها من طرف مؤسسة بيت المال فقد ذكرت لنا وثيقة تعود لسنة 1246هـ/1830م "بيان ما تحصل عليه بيت المال من مخلفات السيد محمد البيت مالجي 13.824 ريال مجموع ما تحصل من بيت المال سنة 1246هـ/1830م.[21]فمن خلال الوثيقة يتضح لنا أن مخلفات ناظر بيت المال تعود للمؤسسة بعد وفاته فقد كان المنصب يدر أموالا طائلة على أصحابه، فقد خلف الحاج على البيت مالجي المتوفي سنة 1206هـ ثروة بلغت 13343 ريالا، أما حسين البيت مالجي فقد كان أغنى واحد في الفترة من 1817 إلى 1826.[22]

وعلى ضوء استقراء العقود المحفوظة ضمن سلسلة المحاكم الشرعية يتبين لنا أن الشخصيات التي تقلدت منصب ناظر بيت المال تكاد تنحصر في فئة الأتراك وفئة الكراغلة وفئة الأعلاج، ولاسيما ممن كانوا منخرطين في الجيش وتقلدوا رتبا عسكرية عالية منها الآغا والبلكباشي أي من قادة الجيش. فمنذ مطلع القرن السابع عشر إلى غاية مطلع القرن 18م كان ناظر بيت المال يختار من صنف أو من فئة الآغوات في أغلب الأحيان فنجد 14 ناظرا كانوا من صنف الأغوات و7 كانوا من صنف البلكباشية. وكان بعضهم يحمل لقبين أحيانامثلما يظهر من الأمثلة التالية: القايد رمضان آغا بن عبد الله كما أسند المنصب إلى القياد مثال ذلك القايد حسن الحلبي بن رجب(1641-1643).

والملاحظ أنه في الفترة الممتدة مابين1600م-1715م كان يتم اختيار الناظر على مؤسسة بيت المال من صنف الأغوات، ثم أصبح يتم اختيارهم من صنف البلكباشية في الفترة الممتدة من1715-1855. وهذا يؤكد الفكرة القائلة بأن منصب ناظر بيت المال يعتبر من بين المناصب الهامة فالوظيفة رغم طابعها المدني تولاها رجال من الجيش الانكشاري، فقد كادت تكون مقصورة عليهم، بل وظلت حكرا عليهم لأسباب عديدة ولعل أهمها عدم اقتصار صلاحياته على تصفية أملاك الأهالي، بل امتدت إلى فئات المجتمع بما في ذلك الفئة الحاكمة والجيش الانكشاري [23].

هذا ما جعل الشخصيات العسكرية الهامة تسعى لتقلد هذا المنصب، لأن الأتراك كانوا يسعون الى أن تسير المؤسسات الهامة في الدولة من طرفهم. بينما في تونس نلاحظ أن مهمة الإشراف على بيت المال أسندت إلى المتقاعدين من الجيش وكان ناظر بيت المال يلقب "بآغة بيت المال". وتقلد هذه الوظيفة خضع إلى نظام الالتزام الساري وقتئذ بالجزائر على جملة من الوظائف. وهذا ما جعل ناظر بيت المال لا يتلقى أجرا وإنما كان يدفع رسما عن مهمته للخزينة العامة حتى يتمكن من الاحتفاظ لنفسه بفائض الالتزام.

ويظهر أن فترة تولي ناظر بيت المال لمنصبه لم تكن محددة بفترة زمنية ويصعب تحديد عهدته بصفة دقيقة لغياب قرارات التعيين، فهناك من تولاها لمدة قصيرة "الناظر حسن آغا ابن مصطفى فقد تولى المنصب لمدة سنة واحدة (1658م) وكذلك حسن آغا ابن إبراهيم التركي (1694م) ويوسف آغابن مصطفى التركي (1658م). أما القايد حسن الحلبي فتولاها في الفترة الممتدة بين (1643م-1648م).

3- موظفو مؤسسة بيت المال:

تمتعت مؤسسة بيت المال بجهاز مستقل خاص وكان يشرف على إدارتها ناظر بيت المال وكان يساعده في مهامه مجموعة من الأعوان، وتتضح لنا مهام موظفي بيت المال من خلال الصلاحيات المخولة لناظر بيت المال كل حسب وظيفته ويتشكل هذا الجهاز من:

1- **القاضي:** كان لمؤسسة بيت المال قاض[24] خاص يتولى المسائل الشرعية للمؤسسة وإصدار الأحكام وكانت آراؤه استشارية غير ملزمة لأن الناظر حر في اتخاذ قراراته. كما أنه كان يكلف من طرف الناظر بتوزيع التركات على الورثة بعد تسجيلها، فرسم الفريضة يتم تحت إشراف قاضي بيت المال [25]، ولا تخرج الأمانات المودعة في صندوق بيت المال إلا بإذن مكتوب منه ويدون ذلك في السجلات[26]، ومن بين قضاة بيت المال السيد مصطفى بن السيد أحمد القادري سنة 1842/1258م.[27]

2- **العدول:** لقد كان لمؤسسة بيت المال اثنان من العدول[28] تتمثل مهمتها في تدوين وتسجيل كل ما يخص المؤسسة من ممتلكات ومعاملات من بيع وكراء، وتتميز الطريقة المعتمدة من قبل العدول في التدوين بالدقة فقد ذكر حمدان خوجة أنه يذهب الموثقان إلى محل سكن المتوفي ويقيدان جميع الأشياء الموجودة فيه[29]. كما لا تنحصر مهامهم داخل مدينة الجزائر فحسب بل كان يكلف هذا الأخير بمهام أخرى فهو ينوب عن ناظر بيت المال في مهامه خارج المدينة. ولقد ورد ذكر العادل في وثائق المحاكم الشرعية "بحفظ عدول بيت المال [30]" فمهمتهم هي التدوين وأهم هذه الشخصيات التي ورد ذكرها في الوثائق هي عبد الرحمان البوزيري 1848-1853م.[31]

3- **الشاوش:** لقد ورد ذكر هذه الوظيفة في وثائق المحاكم الشرعية على هذا النحو "شاوش بيت المال"، وكان ينوب ناظر بيت المال في بعض المهام بتكليف منه كقبض الأمانات وعتق الأسرى، فقد جاء في وثيقة بتاريخ 1821/1237م "عتق المعظم السيد إبراهيم بيت المالجي ابن يحي على لسان رسوله السيد محمد شاوش بيت المال في التاريخ ابن السيد بلقاسم أمته المسماة سليمة..."[32]، ونموذج ثاني "علي شاوش ابن السيد مختار بيت المال كان يقبض الأمانة".[33]

4- **الدلال:** وكان لبيت المال أربعة دلالين[34] وكانت مهامهم تتمثل بيع ممتلكات بيت المال في المزاد العلني فهم الباعة المتجولون الذين يعرضون المخلفات في الأسواق. فقد كانت مهام دلال بيت المال لا تنحصر داخل مدينة الجزائر فقد امتدت إلى فحوصها وأوطانها، فقد جاء في وثيقة من السجلات بيت المال: "توفي رجل بحوش ابن شعوره عن زوجه وعصبه جانب بيت المال بيع المتروك على يد قاضي بني موسى صحبة ابن عيسى دلال بيت المال فكانت جملة المقبوض من الثمن 206 ريال"[35]. فكان الدلال يتكفل بالثمن المقبوض ويودعه بيت المال. وتجدر الإشارة إلى انه يذكر

أحيانا في الوثائق باسم "السمسار" وأحيانا أخرى باسم "دلال بيت المال"، كما أنه ورد في سجلات بيت المال "جلب لنا ابن عيسى الدلال من البليدة 1464بوجو..."[36].

- الدلال محمد الحرار سنة1237هـ/1724م.
- عيسى الدلال لبيت المال 1238هـ/1725م.
- مسعود سمسار بيت المال.[37]

لقد استنتجنا من خلال ورود التسميتين أن الدلال ليس هو السمسار; فقد كان هذا الأخير يتعامل بطريقة غير مباشرة مع مؤسسة بيت المال أي يقوم بدور الوسيط يحضر الشاري ويأخذ نصيبا من المبيع لذا لم يتم ادراجه كموظف ثابت يتقاضى أجرة رسمية من المؤسسة.

5-**الغسال:** كان هناك غسالان اثنان حسب الجنس ذكر وأنثى[38] مهمتهم غسل وتكفين الموتى، فيأخذ الغسال نصيبا من التركة عن غسله وتكفينه الميت. ونذكر من بين الأسماء التي ورد ذكرها في الوثائق "محمد غسال بيت المال ابن الموهوب سنة 1166هـ/1752م."[39]

إن هذه المجموعة من الموظفين تشكل مثلما مر بنا الجهاز الإداري لمؤسسة بيت المال الذي يتصدره ناظر بيت المال حيث كان هؤلاء يقومون بعمل متكامل حتى يضمنوا السير الحسن لهذه المؤسسة. إضافة إلى وظائف لم يتم ذكرها في الوثائق منها الصايجي (العداد) فهو الوكيل على المال أو الخازن ومنصب الخوجة الذي يتولى مهمة التفتيش في المحاسبات لصالح الدولة، والآياباشي وكانت هذه المناصب محتكرة من قبل الأتراك أما المناصب الأخرى كانت موزعة بين الأتراك والكراغلة والأندلسيين.[40]

6-**أجور الموظفين والعمال:** أما فيما يخص أجور الموظفين فهناك بعض المصادر تذكر أن موظفي مؤسسة بيت المال لا يتقاضون أجرة بل يحق لهم نصيب من التركة، فقد ورد في كتاب حمدان خوجة أنه تخصم من هذه الأخيرة المصاريف التي يجب أن لا تتجاوز7% لتدفع أجور كاتب الضبط والموثق ومصاريف البيع العلني...الخ.[41]أما المصادر الأوروبية فيبدو حسب ما ذكره Genty de Bussy أن موظفي بيت المال لم تكن لهم أجورا ثابتة بل كان يقسم بينهم نصيب المؤسسة من التركات التي يجب أن لا تتجاوز 10% كل حسب حصته على النحو التالي:

- 2% نصيب بيت المالجي
- 1% نصيب القاضي
- 1% نصيب الصايجي
- 1% نصيب العدل
- 1% نصيب الشاوش
- 1% نصيب الخوجة.[42]

لكن من خلال اطلاعنا على وثائق سجلات بيت المال يظهر أن الأجور في المرحلة الأولى كانت تقدم كل جمعة ثم أصبحت تقدم شهريا. ففي وثيقة تعود لسنة 1248هـ/1832م تخص مصاريف بيت المال ذكرت فيها الأجور "بيان الخارج...من سنة 1248هـ أجرة بسم الله خلص في كل جمعة:

- 9 بوجو نصيب بيت المال
- 4 بوجو نصيب قاضي
- 4 بوجو نصيب عادل

- 4 بوجو نصيب عادل
- 4 بوجو نصيب شاوش
- 4 بوجو نصيب صاجي
- 3 بوجو نصيب آياباشي
- 12 بوجو نصيب أربعة دلالين
- بوجو نصيب غسالان إثنان
- 2 بوجو نصيب غسال
- 2 بوجو نصيب غسالة. (43)

يمكن القول أن هناك موظفين رئيسيين أجورهم ثابتة وهم: القاضي والعادل والشاوش والصايجي والدلال. أما الموظفين الثانويين فهم الغسال والغسالة تتراوح أجورهم ما بين 1و2 بوجو. أما خلال الفترة الاستعمارية فقد أدرجت الإدارة الفرنسية مناصب جديدة في قائمة المستفيدين من الأجرة وأصبحوا يتقاضون راتبا شهريا بعدما كانوا يتقاضونها أسبوعيا. وهذا دليل على أن النمط الإداري الأوروبي ادخل على نظام مؤسسة بيت المال من قبل الاستعمار الفرنسي الذي أصبح يتولى تسيير المؤسسة ومن بين المناصب:

- وكيل الجبانة: يتولى تسيير أمور المقبرة من حيث عملية تنظيم دفن الموتى وصيانة المقبرة.
- النعاش: ويتولى مهمة صيانة النعش وتوفيره عندما يطلبه أهل المتوفى.
- الحفارون: وعددهم غير محدود وتتمثل مهمتهم في حفر القبور وإعدادها لدفن الموتى.(44)

فلقد كشفت الدراسة أن مؤسسة بيت المال تعتبر من المؤسسات التي تتمتع باستقلالية في التسيير، وتمتعت بهيكل إداري منسجم على رأسه ناظر بيت المال ويساعده مجموعة من الموظفين تتكامل مهامهم في تسيير المؤسسة. ولها علاقات إدارية مع مختلف مؤسسات الدولة خاصة مؤسسة الأوقاف في المسائل التي تخص المواريث. ولقد ساهمت في إبراز ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني.

الهوامش

1–الناظر: أطلق لفظ الناظر على المشرف وبخاصة المشرف المالي، وهو اسم وظيفة مأخوذة من النظر الذي هو رأي العين لأنه يدير نظره في أمور ما ينظر فيه وإما النظر بمعنى الفكر لأنه يفكر فيما فيه المصلحة من ذلك، انظر مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية، ص.223

2–س م ش. العلبة 3، وثيقة .37

3– venture de paradis, Alger aux XVIII siècle, 2éd, bouslama, Tunis, p.116

4– SHUVAL. TALL, la ville d'alger vers la fin du XVIII siècle, population et cadre urbain, C.N.R.S èdition, paris, 1830, p.170.

5–مصطفى بن حموش، بدر الدين بلقاضي، مخطط مدينة الجزائر من خلال مخطوط ديفولكس والأرشيف العثماني، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص.212

6–نفس الملاحظة تنطبق على تونس حيث مهام ناظر بيت المال يكون بتفويض من المخزن فقد ورد في الوثائقأن آغا بيت المال كان بحسب النيابة عن جانب المخزن المعمور.

-أنظر أحمد قاسم "وثائق عثمانية تهتم بوضع تونس في أواخر القرن 16" الحياة الإدارية في الولايات العربية العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية، تونس، 1992، ص .256

7-س م ش.العلبة 33، الوثيقة(37).

8-س م ش. العلبة 33، الوثيقة (57).

9- Renaudot, M. Tableau duRoyaume de la ville d'Alger et de ses environs, Paris, 1830 , p101.

10-ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000، صص222-223. ورقات جزائرية

11-وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكي الجزائر تعريب وتعليق إسماعيل العربي. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص.49

12-Sahw Thomas, voyages dans la régences d'Alger, traduit de l'anglais par J-Mac carthy, 2éd, èditionBouslama, Tunis, 1980, p168.

13-AUMERAT: La propriété Urbaine enAlgérie , in, R.A , N°41 ,office des publication universitaire ,Alger , 1879, p323.

14-ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ- العهد العثماني- ج 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص.17

15- Le Roy. M, Etat générale et particulier du royaume de la ville d'Alger du gouvernement, de ses forces de terre et de mer: des revenus, justice , police , S.D, p. 45.

16- Tachrifat. recueil de note historique sur l'Administration de l'ancienne régence d'Alger, tarduit par Devoulx, imprimerie du gouvernement ,Alger, 1852, p.20.

17- Petit de la croix, Description de la ville d'Alger et état d'Alger, manuscrit, N° 3303, bibliothèque national.

18- Challer William: esquisse de l'état d'Alger, traduit de l'anglais M-Bianchi, librairie l'advocat, Paris, p.28.

19- ناصر الدين سعيدوني: "موظفو الأوقاف بالجزائر أواخر العهد العثماني "، الحياة الفكرية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، ص .182

20- Renaudot, op-cit, p.101.

21- سجلات بيت المال، العلبة 5، السجل .15

22- عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، بجامعة الجزائر، 2000-2001، ص ص 127-128

23- عائشة غطاس: الحرف والحرفيون.... المرجع السابق، ص..127

24- Venture de Paradis, op-cit, p.116.

25- س م ش.العلبة 4 الوثيقة (44)، العلبة 1/24 وثيقة (5).

26- سجلات بيت المال، ع5، س.8

27- سجلات بيت المال، ع 4، س .9

28- نفسه.

29- حمدان بن عثمان خوجة. المرأة، تقديم وتعريب العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 134.

30- س م ش، العلبة 4 وثيقة (37).

31- سجلات بيت المال. ع 7 س 41.

32- س م ش، العلبة 3 وثيقة (17).

33- سجلات بيت المال.ع 5، س.8

34- سجلات بيت المال.ع 4، س.9

35- نفسه.

36- نفسه.

37- س م ش. العلبة 1/16 وثيقة (8).

38- سجلات بيت المال، س 9، ع.4

39- س م ش. العلبة 1/16 وثيقة (17).

40- Genty De Bussy. De l'établissement des français dans la régence d'Alger. T2. 2éd-Paris 1832, p.90

41- حمدان خوجة. المصدر السابق، ص 135.

42- Genty De Bussy. op-cit, P.91.

43- سجلات بيت المال. س 9، ع.4

44- سجلات بيت المال.ع4 س9.

قائمة المصادر والمراجع العربية:

1-خوجة حمدان بن عثمان. المرأة، تقديم وتعريب العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

2- سعيدوني ناصر الدين، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ- العهد العثماني- ج 4، المؤسسة الوطنية للكتاب.

3-مصطفى بن حموش، بدر الدين بلقاضي، مخطط مدينة الجزائر من خلال مخطوط ديفولكس والأرشيف العثماني، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

4- سعيدوني ناصر الدين: "موظفو الأوقاف بالجزائر أواخر العهد العثماني "، الحياة الفكرية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني.

5- سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت2000.

6- شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكي الجزائر تعريب وتعليق إسماعيل العربي. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

7- عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، بجامعة الجزائر، 2000-2001.

2- قائمة المصادر والمراجع الأجنبية:

1-AUMERAT: La propriété Urbaine enAlgérie, in, R.A , N°41 ,office des publication universitaire ,Alger , 1879.

2- Genty De Bussy. De l'établissement des français dans la régence d'Alger. T2. 2éd-Paris 1832.

3- Le Roy. M, Etat générale et particulier du royaume de la ville d'Alger du gouvernement,

de ses forces de terre et de mer: des revenus, justice , police , S.D.

4- Petit de la croix, Description de la ville d'Alger et état d'Alger , manuscrit , N° 3303 , bibliothèque national.

5- Renaudot, M. Tableau duRoyaume de la ville d'Alger et de ses environs, Paris,1830.

6- Shaller William: esquisse de l'état d'Alger, traduit de l'anglais M-Bianchi, librairie l'advocat, Paris.

7-Sahw Thomas, voyages dans la régences d'Alger, traduit de l'anglais par J-Mac carthy, 2éd, èditionBouslama, Tunis, 1980.

8- SHUVAL. TALL , la ville d'alger vers la fin du XVIII siècle, population et cadre urbain, C.N.R.S èdition, paris, 1830.

9- Tachrifat. recueil de note historique sur l'Administration de l'ancienne régence d'Alger, tarduit par Devoulx, imprimerie du gouvernement ,Alger, 1852.

10- venture de paradis, Alger aux XVIII siècle, 2éd, bouslama, Tunis, p.116.

3- وثائق الأرشيف الوطني:

1- دفاتر بيت المال:

1- سجلات بيت المال، العلبة 5، السجل 15

2- سجلات بيت المال، علبة 5، سجل.8

3- سجلات بيت المال. ع 7 س .41

4- سجلات بيت المال.ع 5، س.8

5- سجلات بيت المال، س 9، ع.4

6- سجلات بيت المال. س 9، ع.4

7- سجلات بيت المال.ع4 س9.

2- وثائق المحاكم الشرعية:

1-سلسلة المحاكم الشرعية.العلبة 33، الوثيقة(37).

2-س م ش. العلبة 33، الوثيقة (57).

3- س م ش. العلبة 1/16 وثيقة (17).

4- س م ش. العلبة 1/16 وثيقة (8).

5- س م ش، العلبة 3 وثيقة (17).

6- س م ش، العلبة 4 وثيقة (37).

7- س م ش.العلبة 4 الوثيقة (44)، العلبة 1/24 وثيقة (5).